

أثر مؤشرات الملاءة المالية على الأداء المالي للشركة الجزائرية للتأمين CAAT خلال الفترة 2015-2021

The impact of solvency indicators on the financial performance of the Algerian insurance company CAAT during the period 2015-2021

عبد الرزاق حيار¹، حسبية سمايل²¹ جامعة حسبية بن بوعلوي بالشلف (الجزائر)، a.habbar@univ-chlef.dz² جامعة حسبية بن بوعلوي بالشلف (الجزائر)، h.smail@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2024/01/19

تاريخ القبول: 2024/01/12

تاريخ الإرسال: 2023/09/03

ملخص:

تهدف الدراسة إلى قياس أثر مؤشرات الملاءة المالية على الأداء المالي للشركة الجزائرية للتأمين CAAT، حيث يعد الأداء المالي مقياس حقيقي لأي شركة تأمين تسعى للنمو والاستمرارية، لذلك من المهم معرفة المؤشرات التي تؤثر عليه، وقد تم استخدام المنهج الاستنباطي بأدواته الوصف والتحليل في دراسة الموضوع كما تم الاعتماد على برنامج SPSS 28 في الدراسة الإحصائية لبيانات الشركة محل الدراسة المجمعة للفترة الممتدة من 2015 إلى 2021.

تم استخدام ثلاث مؤشرات للملاءة المالية كمتغيرات مستقلة ومؤشر الأداء المالي كمتغير تابع، وقد توصلت الدراسة الإحصائية إلى وجود أثر لمتغير المؤنات التقنية إلى الأصول المتداولة على معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)، وفي المقابل لا يوجد أثر لمتغير صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي حقوق المساهمين وكذا لمتغير التغير في حجم صافي الأقساط على معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE).

الكلمات المفتاحية: التأمين، الملاءة المالية، الأداء المالي، الأقساط، حقوق المساهمين.

تصنيف JEL: G22 ، G28 ، G32 .

Abstract :

The study aims to measure the impact of financial solvency indicators on the financial performance of the Algerian insurance company CAAT, because financial performance is a real measure for any insurance company seeking growth and continuity, it is therefore important to know the indicators that influence it. The deductive approach was used with its description and analysis tools in this study, and the SPSS 28 program was also used in the statistical study of the data of the studied company, collected for the period from 2015 to 2021.

Three indicators of financial solvency were used as independent variables and the financial performance indicator as a dependent variable. The statistical study showed that there is an effect of the variable technical provisions to current assets on the rate of return on equity (ROE), and on the other hand, there is no effect of variable net written premiums to total equity, the variable of the change in the volume of net premiums on the rate of return on equity (ROE).

Keywords: Insurance, solvency, financial performance, premiums, shareholders' equity.

Jel Classification Codes : G22, G28, G32.

تتعامل شركات التأمين مع المخاطر بشكل مستمر، بل تعد صلب وموضوع نشاطها، ومع ارتفاع مستوى هذه المخاطر وتنوعها بشكل غير مسبق (مخاطر التغير المناخي والمخاطر الالكترونية والتكنولوجية ومخاطر التقلبات الاقتصادية والأزمات المالية ومخاطر الحروب والنزاعات الإقليمية ومخاطر الأوبئة المستجدة... الخ)، تزايدت طبيعة وحجم التحديات التي تواجه شركات التأمين على المستوى الداخلي فيما يخص نظم وسياسات ادارتها وتسييرها بشكل يعظم من عوائد ومنافع المساهمين والمدراء من جهة، وعلى المستوى الخارجي في سعيها لكسب حصة متزايدة في السوق والعملاء من جهة أخرى.

وتعد دراسة الأداء المالي والبحث في العوامل المؤثرة فيه أمرا بالغ الأهمية لشركات التأمين بالنظر للخطط والمشاريع الاستثمارية والمالية التي يقوم المساهمون والمستثمرون بإعدادها بناء على وضعية وتوقعات تطور هذا الأداء كما أن العملاء والمدراء وحتى أصحاب المصالح يتخذون قراراتهم وفقا للوضعية المالية لهذه الشركات، فالقراءة المالية السليمة لها دلالة قوية لمستوى الأداء والأمان الذي تتمتع به شركة التأمين.

- **مشكلة الدراسة:** مر قطاع التأمين في الجزائر بمراحل تطور عديدة بداية من نشأته في إطاره الوطني بعد الاستقلال إلى يومنا هذا، وتزامن هذا التطور مع التحولات والاصلاحات الاقتصادية والمالية التي انتهجتها السلطات العمومية، كما كانت حاجة ورغبات ونشاط أفراد المجتمع ومؤسساته دورا في رسم سياسة واستراتيجية شركات التأمين في الجزائر، وقد وقع على هذه الأخيرة العديد من المهام والتحديات المتعلقة بنشاطها أساسا والمتعلقة كذلك بضرورة التحكم في كل المتغيرات المحيطة ببيئة نشاطها، ولضمان النمو والاستمرارية كهدف رئيسي يعتبر الأداء المالي ركيزة مهمة في سبيل تحقيق ذلك، هذا النهج اعتمده بدورها الشركة الجزائرية للتأمين CAAT التي تعتبر من أهم الممثلين للسوق الجزائرية للتأمينات الساعية إلى تعزيز وتقوية أدائها المالي، ومن هنا نطرح السؤال الرئيسي التالي:

هل يوجد أثر لمؤشرات الملاءة المالية على الأداء المالي للشركة الجزائرية للتأمين CAAT ؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر لمعدل صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي حقوق المساهمين على معدل العائد على حقوق المساهمين ؟
- هل يوجد أثر لمعدل التغير في حجم الأقساط على معدل العائد على حقوق المساهمين ؟
- هل يوجد أثر لمعدل المؤونات التقنية بالنسبة للأصول المتداولة على معدل العائد على حقوق المساهمين ؟
- **فرضيات الدراسة:** اجابة على السؤال الرئيسي، نطرح الفرضية الرئيسية التالية:

لا يوجد أثر لمؤشرات الملاءة المالية على الأداء المالي للشركة الجزائرية للتأمين CAAT .

كما نطرح الفرضيات الفرعية التالية للإجابة على الأسئلة الفرعية السابق ذكرها:

- لا يوجد أثر لمعدل صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي حقوق المساهمين على معدل العائد على حقوق المساهمين ؟
- لا يوجد أثر لمعدل التغير في حجم الأقساط على معدل العائد على حقوق المساهمين ؟
- لا يوجد أثر لمعدل المؤونات التقنية بالنسبة للأصول المتداولة على معدل العائد على حقوق المساهمين ؟

- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية البحث في السعي المستمر لشركات التأمين إلى الرفع من أدائها المالي وتحقيق نمو مستمر بمستويات مقبولة، وهو هدف يهم المديرين والمساهمين في هاته الشركات كما يهم المؤمنين لهم وباقي أصحاب المصلحة وحتى السلطات والهيئات الحكومية والإشرافية، ويعود سبب ذلك للدور المفصلي الذي تقوم به شركات التأمين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، كما تكتسي الدراسة أهميتها في مؤشرات الملاءة المالية التي تم اختيارها لاختبار تأثيرها على الأداء المالي، ومن المعلوم أن الملاءة المالية هي الضامن الأساسي في مواجهة الالتزامات تجاه المؤمنين لهم وتعكس بذلك قوة ومتانة المركز المالي لشركة التأمين.

ويضفي اختيار الشركة الجزائرية للتأمين CAAT أهمية أخرى للدراسة باعتبارها من أهم وأقدم شركات التأمين الناشطة في الجزائر وتحوز على حصة سوقية مهمة فيه إضافة إلى فروع التأمين التي تنشط فيها والمخاطر التي تغطيها (تنشط الشركة بشكل أساسي في سوق مخاطر النقل والمخاطر الصناعية).

- أهداف الدراسة: يتمثل هدف الدراسة في اختبار أثر مؤشرات الملاءة المالية على الأداء المالي للشركة الجزائرية للتأمين CAAT ، وقد تم اختيار المؤشرات التالية لدراسة هذا الأثر: صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي حقوق المساهمين، التغير في حجم الأقساط، المؤونات التقنية بالنسبة للأصول المتداولة، أما الأداء المالي فتم استخدام معدل العائد على حقوق المساهمين كمقياس له.
- منهجية الدراسة: تم الاعتماد في دراسة موضوع البحث على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل خصوصا في الجانب النظري للدراسة، كما تم الاعتماد على برنامج SPSS 28 في الدراسة الإحصائية لبيانات ومؤشرات الشركة الجزائرية للتأمين CAAT .
- حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة المكانية في الشركة الجزائرية للتأمين CAAT، أما الحدود الزمانية فقد تم تجميع الإحصائيات الخاصة بالسنوات الثمانية الأخيرة المتوفرة بالنسبة للشركة.

1. الدراسات السابقة:

1.1 دراسة (عبد الفتاح عثمان العربي وآخرون، 2021):

هدفت الدراسة إلى قياس أثر مؤشرات الملاءة المالية على الأداء المالي خلال الفترة 2013 إلى 2017، وصياغة نموذج تدريجي للتنبؤ بالأداء المالي وذلك بالتطبيق على عينة من شركات التأمين العاملة في البيئة الليبية (عددتها خمسة شركات)، وقد بينت نتائج الدراسة وجود أثر لنسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي حقوق المساهمين على معدل العائد على حقوق المساهمين، وعدم وجود أثر لمتغيرات التغير في حجم صافي الأقساط والمخصصات الفنية بالنسبة للأصول المتداولة على معدل العائد على حقوق المساهمين.

2.1 دراسة (خالد محمد رحيل (و) زينب رجب صداقة، 2021)

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء قطاع التأمين في ليبيا باستخدام مجموعة من معايير الملاءة المالية المستنبطة من الأنظمة الدولية والدراسات السابقة (شملت الدراسة أربعة شركات تأمين ليبية)، وخلصت الدراسة إلى أن أغلب معايير الملاءة المالية لشركات التأمين الليبية في حدود المعدلات العالمية وهي معدل الملاءة المالية عن الإجمالي، ومعدل الملاءة المالية عن الصافي، ومعدلات السيولة، ومعدل الاحتفاظ، ومعدل التكلفة، ومعدلات الهيكيلية، إلا أن معدل الربحية ومعدل المخصصات الفنية لصافي الأقساط المحتفظ بها ليست جيدة.

3.1 دراسة (زينب مصعب الحيايالي (و) نمير أمير الصانع، 2021)

هدفت الدراسة إلى اختبار بعض مؤشرات الجانب القياسي كالعائد على الموجودات والعائد على السهم والقيمة السوقية والكشف عن اتجاه التأثير وعمقه بوصفه أحد أهم مؤشرات الأداء والتداول، وتوصلت الدراسة إلى أن معدل العائد على الموجودات كان من أكثر النماذج تأثرا وبالتحديد على الموجودات الثابتة والمعبر عنها بلموسية الموجودات ونسبة النمو في الأرباح وصافي رأس المال العامل.

4.1 دراسة (رفاه حسن (و) منى بيطار، 2020):

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر مجموعة من العوامل في الأداء المالي لشركات التأمين السورية الخاصة (عددتها 12 شركة تأمين) والمتمثلة في: إجمالي الأقساط، إجمالي الاستثمارات، نسبة الاحتفاظ، نسبة الخسارة، الاحتياطات الفنية، معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، عمر الشركة، وقد توصلت الدراسة إلى أن إجمالي الأقساط المكتتبة وإجمالي الاستثمارات ومعدل التضخم تؤثر بشكل إيجابي في الأداء المالي لشركات التأمين المدروسة متمثلة بالعائد على حقوق الملكية، كما أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي لكل من إجمالي الاستثمارات ومعدل التضخم في العائد على الأصول، أما كل من الناتج المحلي الإجمالي وعمر الشركة فتؤثر بشكل سلبي في الأداء المالي لشركات التأمين المدروسة، بينما لم تظهر الدراسة وجود أثر لكل من نسبة الاحتفاظ ونسبة الخسارة وصافي الاحتياطات الفنية إلى صافي الأقساط في كل من النموذجين.

5.1 دراسة (كفاح جبار حسن، 2020)

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة عن طريق DUPONT SYSTEM لمدة 10 سنوات من 2008 ولغاية 2017 في شركات التأمين القطرية، وهذا باستخدام ثلاثة مؤشرات هي: مؤشر هامش الربحية PM ومؤشر منفعة الأصول AU ومؤشر الرفع المالي EM، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات القطرية العاملة في مجال التأمين تعزى لمؤشر الرفع المالي ومؤشر العائد على الموجودات ومؤشر الربحية.

2. أهمية الملاءة المالية في شركات التأمين:

إن الملاءة المالية في شركات التأمين تهم كل من هيئات الإشراف والرقابة على التأمين وإدارة الشركة ذاتها، وينبع الاهتمام من كلا الجانبين من حقيقة مؤداها أن أغلب أموال شركة التأمين تخص حملة الوثائق، وهذه الفئة لا تستطيع أن تحكم على المركز المالي للشركة التأمين مهما كانت الحقائق المالية المنشورة عن هذه الشركة في سنة ما، وبناء على ذلك تقوم هيئات الإشراف والرقابة باتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها حماية حقوق حملة الوثائق من الخسائر التي تترتب على تعرض شركة التأمين للعسر المالي.

تعني الملاءة المالية بشكل عام تعني القدرة على الوفاء أو سداد الالتزامات، وفي مجال التأمين تعرف بأنها: "قدرة شركة التأمين أو شركة إعادة التأمين، على أن تضمن بشكل دائم مواردها الخاصة لدفع الالتزامات الناشئة عن أعمال التأمين أو إعادة التأمين" (طرطاق و العاب، صفحة 03)، وقد بينت الجمعية الدولية للتأمين أن أي شركة تأمين تكون مليئة عندما تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها بالنسبة إلى العقود كلها وفي أي وقت كان (أو على الأقل في معظم الظروف) (قندوز و السهلاوي، 2015، صفحة 36).

1.2. الأطراف المعنية بالملاءة المالية في شركات التأمين:

تعتبر قوة ومثانة المركز المالي لشركة التأمين في غاية الأهمية للأطراف الآتية (عبد الحميد و آخرون، 1993، الصفحات 45-46):

- المؤمن لهم: من خلال قدرة الشركة على الوفاء بالتعهد الذي قطعته على نفسها في وثيقة التأمين عند تحقق الخطر المؤمن ضده.
- المستثمرون: أو حاملي الأسهم الذين يهمهم أن تحتفظ الأسهم بقيمتها أو تحقق الزيادة في هذه القيمة.
- الموظفون والإدارة العليا في الشركة: متانة المركز المالي لشركة التأمين تهم هذه الفئة من خلال ضمان استمرار العمل في الشركة مع الحصول على الرواتب هذا بالنسبة للموظفين، وسمعة الشركة وفرص عملها في المستقبل بالنسبة للإدارة العليا، وهذان العاملان يمكن أن يتأثرا إذا أفلست شركة التأمين أو واجهتها صعوبات مالية.
- شركات التأمين الأخرى: يمكن أن تتأثر بما يحدث لإحدى الشركات من إفلاس وأثره على سوق التأمين بصفة عامة، فقبل الإفلاس مباشرة تحاول الشركة إغراء المؤمنين ببيع وثائق التأمين بمستوى أقل من الأسعار، أما بعد الإفلاس فإن الوثائق التي كانت لديها يتم توزيعها على الشركات التي مازالت قائمة.
- هيئات الإشراف والرقابة: التي تأخذ على عاتقها التنبؤ بما يمكن أن يحدث من إفلاس لإحدى شركات التأمين العاملة في السوق، وما قد ينتج عنه من جلاء عدم قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها اتجاه ذوي الحقوق.

2.2. طرق تقييم الملاءة المالية:

هناك نهجان يتم إتباعهما في تحديد شرط الحد الأدنى من الملاءة المالية، وهما الطريقة "على أساس المؤشر" و "رأس المال القائم على أساس الخطر"، بالإضافة إلى نهج آخر يعكس النقطة الوسط بينهما.

1.2.2 المتطلبات على "أساس المؤشر":

ويتصف النظام على أساس المؤشر بعامش ملاءة يعبر عنه بأنه الأعظم، ضمن نطاق مؤشرات الميزانية العمومية، وأكثر الأمثلة المتداولة عن هذا النظام، هو النظام المتبع حاليا في الاتحاد الأوروبي، حيث يعتمد هامش الملاءة المطلوب على صيغة بسيطة نسبيا، بهدف تحقيق تنسيق كاف لدعم نظام ثقة متبادلة في عملية الإشراف على الملاءة المالية بين الدول الأعضاء، أحد الأجزاء هو مطلب الحد الأدنى من رأس المال، والذي يطلق عليه هامش الملاءة الأدنى، والذي يعتمد على كسور مؤشرات متباينة من التعرض للمخاطر، وهذا يعني أن العوامل تطبق على أرقام متباينة، تستخلص من الميزانية العمومية لشركة التأمين، ويؤخذ هامش الملاءة الأدنى على أنه الأعظم ضمن النتائج التي يتم حسابها (هيفمان و ثوربيرن، 2004، صفحة 31).

2.2.2 متطلبات "رأس المال على أساس المخاطر":

أنظمة الملاءة المالية التي تعتمد رأس المال على أساس المخاطر، مثل تلك المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، ودول أخرى عديدة تحاول أن تعكس بشكل أقرب المخاطر التي تفتقر وجودها كل شركة من شركات التأمين في حساب رأس المال المطلوب لها، وللقيام بذلك فإنها تستخدم الصيغ الأكثر تعقيدا والأساليب الإحصائية أكثر من تلك المستخدمة في نظام الملاءة المالية القائم على أساس المؤشر.

3.2 معايير الملاءة المالية في شركات التأمين:

بعد الإفلاسات التي عرفت شركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة السبعينات من القرن العشرين، أصدر الاتحاد الوطني لمفوضي التأمين بأمريكا عدة أنظمة لتحديد الملاءة المالية كان آخرها سنة 1993 وبالموازاة مع ما أصدرته لجنة بازل من مقررات تخص القطاع المصرفي والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اتجه الاتحاد الأوروبي نحو نظام خاص بقياس هامش الملاءة المالية في شركات التأمين.

1.3.2 هامش الملاءة المالية لشركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية:

حاول الاتحاد الوطني لمفوضي التأمين « NAIC » National Association of Insurance تطوير تشريعات فعالة يمكن تبنيها من طرف كل الولايات، وتعود هذه الجهود إلى سنوات السبعينات عندما اقترح الاتحاد نظاما مكونا من 11 نسبة يدعى "نظام معلومات التأمين التنظيمي" « I.R.IS » Insurance Regulatory Information System وتوضع شركات التأمين بموجبه تحت الرقابة إذا تعدت، على الأقل أربعة من هذه النسب الحد الأدنى المحدد لها حسب هذا النظام، ثم سنة 1990 قام الاتحاد بتطوير نظام جديد يدعى "نظام متابعة التحليل المالي" « F.A.S.T » Financial Analysis Tracking System الذي بموجبه يتم حساب مجموع النقاط المحرزة حسب 25 متغير ونسبة مالية، حيث كلما ارتفع عدد النقاط المحرزة كلما زادت الشكوك حول سوء الوضعية المالية للشركة، أنشأ بعدها نظاما تشريعيًا جديدًا يدعى "رأس المال المستند إلى المخاطر" « Risk-Based Capital » RBC والذي بدأ تطبيقه على شركات التأمين على الحياة سنة 1993، ثم عمم سنة 1994 على باقي شركات التأمين (Hsini, 2020, p. 02).

وكانت الغاية من هذه المعايير عكس حجم المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين، ووفق هذه المعايير، يطلب من أي شركة تأمين امتلاك رأس المال الذي يعادل أو يتجاوز الحد الأعلى لمعيارين هما:

- معيار نسبة إجمالي رأس المال المعدل إلى رأس المال المستند إلى المخاطر.

- معيار الحد الأدنى من رأس المال الخاص بكل ولاية.

وفي ظل معايير رأس المال المستند إلى المخاطر، فإن أية مواقف يتعين على الشركة أو سلطة الإشراف اتخاذها تحكمها العلاقة بين إجمالي رأس المال المعدل لشركات التأمين مع رأس المال المطلوب المستند إلى المخاطر كما هو موضح فيما سيأتي (الحيطي و الزبون، 2014، الصفحات 25-26):

- إذا كانت النسبة أكبر من 200 %، لا يطلب من الشركة اتخاذ أي موقف أو إجراء.

- إذا كانت النسبة بين 200 % و 150 %، يجب أن تقدم الشركة إلى سلطة الإشراف خطة عمل لاستعادة مستويات رأس المال المستند إلى المخاطر.

- إذا كانت النسبة بين 150 % و 100 % يجب أن تفحص سلطة الإشراف وضع شركة التأمين وقد يصدر أمر تصحيحي لوضع الشركة.

- إذا كانت النسبة بين 100 % و 70 % يجوز لسلطة الإشراف أو المفوض أن يطلب تصفية أو إعادة تأهيل شركة التأمين أو تلزم بالسيطرة على إدارة الشركة.

2.3.2 هامش الملاءة المالية لشركات التأمين في دول الاتحاد الأوروبي:

وضع الاتحاد الأوروبي سنة 2002 إطارا يحدد الحد الأدنى لمستوى الملاءة المالية لشركات التأمين يدعى إطار الملاءة 1، حيث مثلت التوجيهات الأوروبية المتعلقة بالتأمين على الممتلكات لسنة 1973 وللحياة سنة 1979 أولى البدايات لهذا الإطار الذي تم إصداره في 5 مارس 2002، وقد حدد بموجبه الحد الأدنى لمستوى الملاءة المالية لشركات التأمين مع ترك الإمكانية للدول المختلفة لتضع حدودا أكثر صرامة.

أ. نظام الملاءة 01:

- ويرتكز إطار الملاءة 1 على ثلاثة مفاهيم أساسية:
- هامش الملاءة المتكون من أصول الشركة الخالية من كل التزام منظور.
- مطلب هامش الملاءة أو هامش الملاءة التنظيمية المتمثلة في الحد الأدنى من الأموال الذاتية الذي يجب أن توفره شركة التأمين.
- صندوق الضمان وهو المطلب الثاني من الموارد الذي يجب أن توفره شركة التأمين.

ب. نظام الملاءة 02:

- تعرف الملاءة 02 على أنها مجموعة القواعد التي تصدرها السلطات الأوروبية والمتعلقة بجميع شركات التأمين و/أو إعادة التأمين، والتي تحدد المتطلبات الجديدة لرأس المال لتغطية جميع المخاطر التي قد تواجه تلك الشركات (Sauser, 2010, p. 06)، ويهدف نظام الملاءة 02 بهدف إلى تحقيق ما يلي (Aurélien, 2011, pp. 13-14):
- الحد من وقوع شركات التأمين في الإفلاس وذلك من خلال التقييم الجيد للملاءة المالية.
 - تحسين نوعية المنتجات التأمينية التي تقدم إلى حملة الوثائق وكذا حمايتهم بتعزيز ملاءة شركات التأمين.
 - تزويد السلطات الرقابية بالمعلومات الكافية بكل صحة وشفافية من أجل تسهيل عملية الرقابة على شركات التأمين.
 - تنسيق التشريعات في بلدان الاتحاد الأوروبي من أجل تحسين شروط المنافسة على المستوى المحلي والدولي.
 - تعزيز تكامل واشتراك السوق الأوروبية في مجال التأمين.
- يرتكز نظام الملاءة 02 على ثلاث ركائز (3 piliers) أساسية مستمدة من مثيلاتها في القطاع البنكي (بازل 02)، ولكل ركيزة أهداف مختلفة ومكملة لبعضها البعض:
- **الركيزة الأولى (المتطلبات الكمية):** تعمل هذه الركيزة على تحديد المتطلبات الكمية الواجب على شركات التأمين احترامها (هامش الملاءة، المخصصات التقنية، تقييم الأصول، والأموال الخاصة).
 - **هامش الملاءة:** يعتبر الجانب الأساسي في الركيزة الأولى من الملاءة 02، حيث يركز على تحديد المعايير الكمية لحساب احتياجات ملاءة شركات التأمين، ووفق الملاءة 02 توجد عتبتين تحددان هامش الملاءة SCR و MCR.
 - ↳ **رأس المال المطلوب للملاءة SCR:** يمثل متطلبات رأس المال، وبعبارة أخرى فإنه يتوافق مع رأس المال الاقتصادي المطلوب من قبل شركة التأمين أو شركة إعادة التأمين، كما يجب أن يضمن هذا المبلغ أكبر قدر من الحماية لحاملي وثائق التأمين مع احتمال حدوث إفلاس يقدر بـ 0.5% خلال السنة في متوسط حالة واحدة كل 200 سنة (Burr, 2015, p. 21).
 - ↳ **رأس المال الأدنى المطلوب MCR:** هو مبلغ أقل من مبلغ هامش الملاءة، وتختلف طرق الحساب حسب نوعية التأمين سواء كان على الحياة أو الأضرار.
 - **المخصصات التقنية:** إن قيمة المخصصات التقنية تعادل المبلغ الحالي الذي ينبغي دفعه من قبل شركة التأمين أو/و إعادة التأمين فور قيامها بإعادة تأمين التزاماتها لدى شركة تأمين أخرى، ويجب احتساب المخصصات التقنية بطريقة حذرة وموضوعية تتماشى مع السوق، حيث قيمتها تساوي مجموع التقدير الجيد وهامش الخطر (Comppin, 2010, p. 10).
 - **الركيزة الثانية (المتطلبات النوعية):** تعتبر الركيزة الثانية بمثابة الأساس لعمليات الرقابة التي يقوم بها المراقبون، حيث تعرض هذه الركيزة مجموع الإجراءات المتعلقة بعملية المراجعة والرقابة مع تعزيز الرقابة على إدارة المخاطر، وعملية الإشراف والصلاحيات المتعلقة بها.
 - **الركيزة الثالثة (نشر المعلومات والانضباط في السوق):** تهدف الركيزة الثالثة إلى نشر المعلومات المتضمنة المعلومات العامة الموجهة لحاملي وثائق التأمين، والمعلومات الاحترازية الموجودة على مستوى الركيزة الأولى والثانية.

3. الأداء المالي لشركات التأمين:

عرف Laurence الأداء المالي بأنه عبارة عن تلخيص الشركة لما تحققه من عائدات ضمت سجل حسابي يعتمد على قياس العمليات والسياسات المتعلقة بالإطار المالي للشركة، خلال فترة زمنية محددة مع وجود عنصر المقارنة بين الشركات ذات المجال المتشابه، ومن وجهة نظر

Poster & Streib فقد رأى أن عملية قياس الأداء المالي ما هو إلا عملية معاينة لكافة الانجازات المتحققة بالاستناد على معايير العمل، حيث يهدف إلى وضع معايير بهدف تقييم الأداء المالي بالاعتماد على الأهداف الاستراتيجية والخطط الموجودة في الشركة (ملحم، 2019).

1.3 تعريف الأداء المالي لشركات التأمين:

يمكن تعريف الأداء المالي لشركات التأمين بأنه قدرة هذه الشركات على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها، بالإضافة إلى تقييم المؤشرات المالية كمؤشرات الربحية والسيولة وغيرها والتي تعتبر ركيزة أساسية لسلامة مركزها المالي ومقارنة نتائج أعمالها مع فترة زمنية سابقة، ومقارنة نتائج أعمالها مع شركات التأمين الأخرى المنافسة لها وذلك لمعرفة نقاط الضعف لدى الشركة وتفاديها في المستقبل ومعرفة نقاط القوة لدى الشركة والعمل على تعزيزها (رفاه و بيطار، 2020، الصفحات 156-157).

2.3 أهمية الأداء المالي لشركات التأمين:

تكمن أهمية الأداء المالي لشركات التأمين في أنه يهدف إلى قياس أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم أصحاب المصالح ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من هذه البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين وتحقيق أهداف الشركة، حيث أن الأداء المالي القوي للشركة يدل على نجاح الشركة وقدرتها على المنافسة والتطور في المستقبل، لذلك فإنه يساهم في الحكم على النتائج المحققة والموارد المستخدمة وبالتالي الحكم على مدى كفاءة شركة التأمين في تحقيق أهدافها (بلاغ و لعور، 2018).

3.3 مؤشرات الأداء المالي لشركات التأمين:

يوجد العديد من المؤشرات لقياس الأداء المالي لشركات التأمين نذكر منها (العربي، 2021، صفحة 18):

1.3.3 معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE): يقيس معدل العائد على حقوق المساهمين ربحية الشركة من خلال بيان مقدار الربح الذي تحققه الشركة من الأموال التي استثمرها المساهمون، وبذلك يمكن تعريفه على أنه مبلغ صافي الدخل العائد كنسبة مئوية من حقوق المساهمين، ويعتبر واحدا من أكثر المقاييس المفضلة والأكثر استخداما للأداء المالي للشركات، ويحظى العائد على حقوق المساهمين بأهمية كبيرة بين المستثمرين لأنه يربط بيان الدخل (صافي الربح/الخسارة) بالميزانية العمومية (حقوق المساهمين)، حيث أن العائد على حقوق الملكية يمثل النتيجة النهائية لتحليل النسبة المالية الخاصة بتحليل Du Pont.

إن استخدام معدل العائد على حقوق المساهمين كمقياس للأداء المالي له بعض المزايا، فهو مفهوم يقيس العائد إلى مستثمري الأسهم في الشركة كما يعطي معلومات حول كيفية استخدام الشركة لأسهمها لتوليد الدخل، ويتم احتساب معدل العائد على حقوق المساهمين بالنسبة بين الربح التشغيلي وحقوق الملكية.

من جهة أخرى، نجد بعض المراجع والباحثين يعتمدون معيار للعائد على حقوق المساهمين بنسبة 15%، ولكن وفقا للعديد من الدراسات الاستقصائية التحريية للمستثمرين والأفراد والمهنيين والمؤسسات، فإن المساهمون لا يتوقعون أو يطلبون عائدا بنسبة 15% من استثماراتهم في الأسهم (Bonnet & M. Albouy, 2020).

2.3.3 معدل العائد على الاستثمار (ROI): هو مفهوم الأداء في أي شكل من أشكال الاستثمار، فبالنسبة للملاك، فإن الهدف النهائي للشركة يعبر عنه بالعائد على الاستثمار، فهو مؤشر يوضح إلى أي مدى تحقق الشركة أرباح من استخدام رأس المال المستثمر، كما يوضح مدى استرجاع المبلغ المستثمر في شكل أرباح أو خسائر، وبالتالي فإنه يتيح تقييم الكفاءة للمبلغ المستثمر أو بعبارة أخرى يسمح بقياس النتيجة فيما يتعلق بالأصول المستخدمة لتحقيق هذا العائد.

ويتم قياس معدل العائد على الاستثمار بالنسبة بين الربح التشغيلي الذي تم الحصول عليه بعد إجراء الاستثمار والمبلغ الاجمالي المستثمر (أو إجمالي تكاليف الاستثمار) والنتيجة هي النسبة المئوية التي تم الحصول عليها مضروبة في 100.

4.3 الدراسة التطبيقية:

1.4.3 مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من شركة تأمين واحدة وهي شركة التأمين الشامل CAAT، وهي شركة عمومية متخصصة في تأمين النقل وشرعت في عملها ابتداء من جانفي 1986 تحت احتكار الدولة لكل العمليات التأمينية وتخصص الشركات، لذلك، إعتمدت شركة CAAT لتطبيق نشاط أحادي الفرع وهو تأمين النقل البحري الجوي والبري.

2.4.3 مصادر تجميع البيانات: تم تجميع البيانات من التقارير السنوية لشركة التأمين CAAT للفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2021.

3.4.3 متغيرات الدراسة: تنقسم متغيرات الدراسة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهي:

أ. **المتغير التابع:** المتغير التابع للدراسة هو الأداء المالي ويتم قياسه باستخدام مؤشر العائد على حقوق المساهمين (ROE)، ويتم قياس الأداء المالي لشركات التأمين على طريق استخدام هذا المؤشر، حيث ارتفاع هذه النسبة تشير إلى كفاءة الشركة في تحقيق دخل صاف من حقوق الملكية الخاصة بها (Sutan & Aaleya, 2015).

ب. **المتغيرات المستقلة:** وهي ثلاثة متغيرات في هذه الدراسة، وتمثل مؤشرات الملاءة المالية لشركات التأمين:

- **صافي الأقساط المكتسبة إلى إجمالي حقوق المساهمين:** هذه النسبة تبين مدى التوسع في الاكتتاب بالاعتماد على رأس المال والاحتياطات، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت المخاطر على حقوق المساهمين الأمر الذي يؤثر بعدم كفاية رأس المال والاحتياطات لمواجهة الالتزامات.

المدى المقبول لهذا المؤشر هو أقل من 200% (عرايبي سحيني، 2022، صفحة 116).

- **التغير في حجم صافي الأقساط المكتسبة:** يقيس هذا المؤشر التغير الذي طرأ على سياستي الاكتتاب واعادة التأمين وكذلك التوجه الذي طرأ على سياسة الاحتفاظ بالشركة، فعند زيادة هذا المعدل فإن ذلك يعني أن الشركة قد زادت من اصداراتها من الأقساط أو زادت في حجم الأقساط المحتفظ بها، أو أن الشركة تواجه صعوبات مع شركات إعادة التأمين، الأمر الذي يؤدي إلى الإبقاء على تغطية بعض المخاطر (عبد الله، 2018، الصفحات 122-137).

المدى المقبول لهذا المؤشر من - 10% إلى 30% (عرايبي سحيني، 2022، صفحة 113).

- **المؤونات التقنية إلى الاصول المتداولة:** تبين هذه النسبة مدى توفر النقدية والسيولة اللازمة ومدى قدرة الشركة على الوفاء السريع للمطالبات الفورية والكبيرة.

المعدل المقبول لهذا المؤشر هو أقل من 100% (طار، 2018، صفحة 112).

الجدول رقم (01): مقاييس متغيرات الدراسة

المتغير	نوع المتغير	المقياس
معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)	المتغير التابع (Y)	الأرباح قبل الضرائب / حقوق المساهمين
صافي الأقساط المكتسبة إلى إجمالي حقوق المساهمين	المتغير المستقل (X1)	صافي الأقساط المكتسبة / إجمالي حقوق المساهمين
التغير في حجم صافي الأقساط	المتغير المستقل (X2)	(صافي حجم الأقساط في السنة الحالية - صافي حجم الأقساط في السنة السابقة) / صافي حجم الأقساط في السنة السابقة
المؤونات التقنية بالنسبة للأصول المتداولة	المتغير المستقل (X3)	المخصصات الفنية / الأصول المتداولة

4.4.3 الإحصاء الوصفي:

تشير الأرقام المحصل عليها في الجدول رقم 02 استقرار مؤشر ROE (المتغير التابع) بالنسبة لشركة التأمين CAAT خلال الفترة 2014-2021 حيث تراوح بين القيمة الموجبة 0,10 إلى 0,13، وهو يدل بذلك على تحقيق الشركة لنتائج محاسبية موجبة، كما تشير إلى

الأرباح التي تحققها من الأموال المستثمرة التي تعود إلى المساهمين (قدرة الشركة على توليد الأرباح)، أما ما يخص المؤشرات الثلاثة المتبقية التي تمثل المتغيرات المستقلة فنفضل فيها كما يلي:

- مؤشر صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي حقوق المساهمين (X1) حقق نسبة أكبر من الواحد الصحيح (100%) من سنة 2014 إلى 2017 ليشهد بعد ذلك انخفاضا متسلسلا ليصل إلى حدود 0,88 سنة 2021، حيث سجلت شركة التأمين CAAT نسبة نمو في حقوق المساهمين أكبر بثلاثة أضعاف من نسبة نمو تحصيل الأقساط المكتتبة، وقد كان لتأثير الجائحة الصحية (كوفيد 19) نصيب في ذلك، وبالرغم من ذلك فهذا المؤشر مقبول للشركة حيث يعكس درجة مخاطر مقبولة للمساهمين وقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المؤمنين لهم اعتمادا على رأس المال والاحتياطيات.

- مؤشر التغير في حجم الأقساط (X2) سجل تذبذبا واضحا بنسب تتراوح ما بين 2% إلى 6%، مع تسجيل نسبة تفوق 10% خلال سنة 2014 ونسبة 0,6% سنة 2020، فإذا كان بالإمكان تعليل نسبة سنة 2020 بتأثيرات الجائحة الصحية، فإن نسبة سنة 2010 وحتى التذبذب المسجل خلال الفترة 2015 إلى 2021 يشير إلى عدم استقرار مجالات التأمين التي تنشط فيها شركة CAAT والصعوبات التي تواجهها في تجديد عقود التأمين التي تؤثر إلى سياسة الاكتتاب بشكل عام.

- مؤشر المؤونات التقنية بالنسبة للأصول المتداولة (X3) حقق خلال الفترة ما بين 2014 إلى 2021 نسب مستقرة تتراوح ما بين 47% إلى 56% وهي حدود مقبولة تعبر عن قدرة شركة التأمين CAAT على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمنين لهم وتوفيرها على النقدية اللازمة لذلك في الأجل القريبة.

الجدول رقم (02): قيم المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لشركة التأمين CAAT خلال السنوات 2014-2021

السنوات	المتغيرات المستقلة		
	X3	X2	X1
2014	0,56850399	0,1147179	1,09400228
2015	0,49001902	0,04793978	1,06545821
2016	0,51853765	0,06876181	1,0646361
2017	0,47778399	0,02268406	1,0153657
2018	0,48283724	0,04315116	0,98101086
2019	0,5513921	0,01919091	0,95151304
2020	0,52618088	0,00654764	0,90183647
2021	0,54185145	0,02638384	0,88607904

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel.

يبين الجدول رقم 03 الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، حيث تظهر قيم الانحراف المعياري للمؤشرات الأربعة ضعيفة وهو ما يدل على تقارب المتوسط الحسابي مع القيم المختلفة لكل مؤشر خلال الفترة 2015 إلى 2021، كما سجل مؤشر صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي حقوق المساهمين أكبر قيمة للانحراف المعياري بـ 0,07 مقارنة بباقي المؤشرات (الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة هي الأكبر في المؤشرات الأربعة)، وسبق الإشارة إلى نسبة النمو في حصة حقوق المساهمين التي فاقت بأضعاف نسبة النمو في حصة الأقساط المكتتبة.

الجدول رقم (03): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لشركة التأمين CAAT خلال السنوات 2014-2021

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة MAX	أدنى قيمة MIN
0,124404076	0,012834057	0,13944073	0,01283406
0,994987711	0,078065712	1,09400228	0,88607904
0,043672138	0,034666615	0,1147179	0,00654764
0,51963829	0,033630349	0,56850399	0,47778399

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel.

من خلال التحليل السابق للبيانات، يتبين لنا أن شركة التأمين CAAT تحقق مؤشرات مستقرة بتذبذب مقبول في إشارة إلى تحمل مخاطر غير عالية ومعتادة في نشاطها خلال فترة الدراسة، وكما تبدو هذه الوضعية ايجابية إلا أنها توشح في المقابل بعدم وجود آفاق تطور سريعة ومرتفعة تحتاجها الشركة كما يحتاجها قطاع التأمين في الجزائر، هذا الأخير تشير مؤشراتته العامة إلى تواضع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل اختراق في حدود 1% وكثافة تأمين ضعيفة نتيجة الاستغلال الضعيف للعديد من فروع التأمين، وهذا بالرغم من قدرات السوق الجزائري وامكانياته المتاحة (direction des assurances, 2021, p. 53).

5.4.3 الإحصاء الاستنتاجي:

أ. تحليل الارتباط:

نحاول في البداية قياس قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام ارتباط بيرسون (Pearson) الذي يحسب تأثير التغيير في متغير واحد عندما يتغير المتغير الآخر، وقد تم الاعتماد على برنامج SPSS 28 لإجراء هذا الاختبار (قبل القيام باختبار ارتباط بيرسون تم التأكد من توزيع المتغيرات (التابعة والمستقلة) الذي يجب أن يتبع التوزيع الطبيعي، وهذا باستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov واختبار Shapiro-Wilk (أنظر الملحق رقم 01)).

يبين الجدول رقم 04 وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% بين المتغير التابع Y والمتغير المستقل X3، بينما لا توجد علاقة بين المتغير التابع Y والمتغير المستقل X1 و X2، أما بالنسبة للارتباط بين متغيرات الدراسة فيبين الجدول رقم 04 وجود علاقة طردية بين المتغيرين المستقلين X1 و X2 وبينما لا توجد علاقة بين المتغيرين المستقلين X1 و X3، كما لا توجد علاقة بين المتغيرين المستقلين X2 و X3.

الجدول رقم (04): تحليل الارتباط لبيرسون بين متغيرات الدراسة

		Y	X1	X2	X3
Y	Corrélation de Pearson	1	,387	-,036	-,862**
	Sig. (bilatérale)		,344	,932	,006
X1	Corrélation de Pearson	,387	1	,795*	-,113
	Sig. (bilatérale)	,344		,018	,790
X2	Corrélation de Pearson	-,036	,795*	1	,344
	Sig. (bilatérale)	,932	,018		,403
X3	Corrélation de Pearson	-,862**	-,113	,344	1
	Sig. (bilatérale)	,006	,790	,403	

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

يتوجب علينا التأكد من عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة، ولهذا الغرض نقوم باستخدام اختبار معامل تضخم التباين VIF (Variance inflation Factor) وكذا اختبار التباين المسموح Tolerance لكل متغير مستقل من متغيرات الدراسة، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين لقيمة 10، وأن تكون قيمة اختبار التباين المسموح أكثر من 0.1 وهي الشروط المتوفرة بالنسبة للمتغيرات المستقلة لهذه الدراسة (أنظر الجدول رقم 05 أدناه).

الجدول رقم (05): اختبار VIF واختبار Tolerance

Modèle	Sig.	Statistiques de colinéarité	
		Tolérance	VIF
1	(Constante)	,091	
	X1	,667	,198
	X2	,862	,176
	X3	,044	,474

كما نلاحظ أن المتغير المستقل X3 يسجل أفضل قيمة معنوية بـ 0.044 أقل من 5% (0.05) مقارنة بباقي المتغيرات المستقلة، مع أقل قيمة لمعامل VIF وأكبر قيمة في إختبار Tolerance، وهذا يتوافق مع النتائج السابقة التي أظهرت علاقة عكسية بين المتغير التابع Y (معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)) والمتغير المستقل X3 (المؤونات التقنية بالنسبة للأصول المتداولة).

ب. الانحدار التدريجي:

نقوم باستخدام الانحدار التدريجي لتحديد النموذج الأمثل، وهذا بإدراج المتغيرات التي تدخل في معادلة النموذج في مقابل استبعاد المتغيرات الأخرى، ويبين لنا الجدول رقم 06 أن المتغير المستقل X3 (المؤونات التقنية بالنسبة للأصول المتداولة) هو المتغير الوحيد الذي يجب أن يدخل في النموذج، حيث أن هناك أثر عكسي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% (أنظر الجدول رقم 04) للمتغير المستقل X3 على المتغير التابع Y (معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE))، وبلغت قيمة B -0.329 - فيما كانت قيمة P-value 0.006 وهي أقل من 0.001، هذه النتيجة متوافقة مع نتائج تحليل الارتباط لبيرسون (أنظر الجدول رقم 04).

الجدول رقم (06): نتائج الانحدار التدريجي للمتغير المستقل X3 الذي يدرج في النموذج

Coefficients ^a						
Modèle		Coefficients non standardizes		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,295	,041		7,179	,000
	X3	-,329	,079	-,862	-4,163	,006

a. Variable dépendante : Y

كما بينت نتائج الانحدار التدريجي حسب الجدول رقم 07 أدناه ان المتغيرات المستقلة X1 (صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي حقوق المساهمين) و X2 (التغير في حجم صافي الأقساط) التي تم استبعادها من النموذج بسبب عدم وجود أثر لها على المتغير التابع Y (معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE))، حيث نلاحظ أن قيمة P-value بلغت 0.344 و 0.932 للمتغيرات المستقلة X1 و X2 على التوالي وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 (هذه النتائج متوافقة كذلك مع نتائج تحليل الارتباط لبيرسون (أنظر الجدول رقم 04)).

الجدول رقم (07): نتائج الانحدار التدريجي للمتغيرات المستقلة X1 و X2 المستبعدة من النموذج

Variables exclues ^a							R-deux ajusté
Modèle	Bêta In	t	Sig.	Corrélation partielle	Statistiques de colinéarité		
					Tolérance		
2	X1	,387 ^b	1,027	,344	,387	1,000	0.259
	X2	-,036 ^b	-,089	,932	-,036	1,000	

a. Variable dépendante : Y
b. Prédicteur : (Constante)

يبين الجدول رقم 08 والذي يوضح الدلالة المعنوية للنموذج الكلي بعد إدراج المتغير X3 واستبعاد المتغيرين المستقلين X1 و X2، حيث يظهر أن النموذج معنوي عند مستوى معنوية 1% حيث بلغت P-value 0.006 وهو أصغر من 0.01، كما يظهر الجدول قيمة R تساوي 0.862 و R² بقيمة 0.743 و R² معدلة بقيمة 0.700، بعدما كانت هذه الأخيرة تبلغ قيمة 0.259 قبل استبعاد المتغيرين المستقلين X1 و X2، وهو ما يدل أن النموذج الكلي معنوي عند إدراج فقط المتغير المستقل X3.

الجدول رقم (08): تحليل ANOVA للنموذج الكلي

ANOVA ^a								
Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.	R	R-deux ajusté
1	Régression	,001	1	,001	17,327	,006 ^b	,862 ^a	,743
	de Student	,000	6	,000				,700

Total	,001	7					
a. Variable dépendante : Y							
b. Prédicteurs : (Constante), X3							

من التحليل السابق والنتائج المتحصل عليها، توصلنا إلى وجود أثر لمتغير المؤنات التقنية إلى الأصول المتداولة على معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)، وفي المقابل لا يوجد أثر لمتغير صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي حقوق المساهمين وكذا لمتغير التغير في حجم صافي الأقساط على معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE).

وبالعودة إلى اختبار الفرضيات الفرعية المطروحة في أول البحث، فإننا نقبل:

- الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر لنسبة حجم صافي الأقساط المكتتب فيها إلى إجمالي حقوق المساهمين على معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE).

- الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر للتغير في حجم صافي الأقساط المكتتبة على معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE). بينما نرفض الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر لنسبة المؤنات التقنية إلى الأصول المتداولة على معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)، أي يوجد أثر بالترتيب بين المتغيرين.

يمكن صياغة نموذج الدراسة وفق المعادلة التالية:

$$Y = 0.295 - 0.329 X3$$

4. النتائج ومناقشتها:

بعد دراسة المؤشرات المالية وأثرها على الأداء المالي في شركة التأمين محل الدراسة، نخلص للنتائج التالية:

- حققت الشركة الجزائرية للتأمين CAAT أداء مالي موجب خلال الفترة 2014-2015 وتم التعبير عن هذا الأداء بمعدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)، وهو يدل بذلك على تحقيق الشركة لنتائج محاسبية موجبة (قدرة الشركة على توليد الأرباح).

- تتحمل الشركة الجزائرية للتأمين CAAT درجة مخاطر مقبولة وهو ما يسمح لها بالوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمنين لهم اعتمادا على حقوق المساهمين (رأس المال والاحتياطيات)، ويعبر عن هذه الوضعية مؤشر صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي حقوق المساهمين الذي حقق نسبة أكبر من الواحد الصحيح (100%) من سنة 2014 إلى 2017 لينخفض بشكل متسلسل ليصل إلى حدود 88% سنة 2021، حيث كان هناك تفاوت ملحوظ في نسبة نمو في حقوق المساهمين مقارنة بنسبة نمو الأقساط المكتتبة.

- سجلت الشركة تذبذبا واضحا في نسبة نمو حجم الأقساط المكتتبة خلال الفترة 2015-2021 وهو يؤشر إلى عدم استقرار مجالات التأمين التي تنشط فيها شركة CAAT والصعوبات التي تواجهها في تجديد عقود التأمين التي تؤثر إلى سياسة الاكتتاب بشكل عام، وهي وضعية مشتركة للعديد من شركات التأمين في القطاع.

- بينت أرقام مؤشر المؤنات التقنية بالنسبة للأصول المتداولة في شركة CAAT تحقيق نسب مستقرة خلال الفترة 2015-2021 لتعكس توفر النقدية اللازمة لمواجهة الالتزامات في المدى القصير.

إن تحقيق شركة التأمين CAAT لمؤشرات مستقرة وتحمل مخاطر بدرجة مقبولة يعكس وضعية إيجابية، إلا أن هذا الاستقرار وينسب نمو متدنية يعكس في المقابل بطء تطور سوق التأمين في الجزائر وانعدام فرص تحقيق نسب نمو عالية وانحصار النشاط في فروع تأمين تقليدية محددة، وهي وضعية تشمل معظم شركات التأمين النشطة في الجزائر.

أما من ناحية الدراسة القياسية، فقد توصلنا للنتائج التالية:

- وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين مؤشر الأداء المالي (المتغير التابع) معبرا عنه بمعدل العائد على حقوق المساهمين ومؤشر المؤنات التقنية إلى الأصول المتداولة (المتغير المستقل)، أي انخفاض هذا الأخير يؤدي إلى ارتفاع الأداء المالي لشركة التأمين CAAT، ويعبر هذا المتغير المستقل عن مدى توفر النقدية والسيولة للشركة بما يسمح لها بمواجهة المطالبات الفورية والكبيرة، ولكن يجب أن تكون هذه النسبة في حدود مقبولة، أي أن ارتفاعها يعني وجود نقدية وسيولة زائدة مما سيحد من أداء شركة التأمين، وعليه وجود علاقة عكسية بين المتغيرين منطقي.

- لا توجد علاقة بين المتغير التابع (معدل العائد على حقوق المساهمين) والمتغيرين المستقلين الآخرين (صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي حقوق المساهمين والتغير في حجم صافي الأقساط) بالنسبة لشركة التأمين CAAT خلال فترة الدراسة، وهي نتيجة منطقية حيث أشرنا أعلاه للتذبذب المسجل في المؤشرين نتيجة التفاوت في نسبة النمو بين حقوق المساهمين والأقساط المكتتبة من جهة، وعدم استقرار النمو في صافي الأقساط من جهة أخرى، إلا أن الأداء المالي للشركة لم يأخذ نفس المنحى المتذبذب.

- إدراج متغير مستقل وحيد في النموذج الكلي للدراسة، وهو مؤشر المؤنات التقنية إلى الأصول المتداولة، حيث يؤثر هذا الأخير سلبا على الأداء المالي لشركة التأمين CAAT، مع استبعاد باقي المتغيرات المستقلة المدروسة (صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي حقوق المساهمين والتغير في حجم صافي الأقساط).

الخلاصة:

يعتبر الأداء المالي لشركات التأمين من المقاييس الأساسية التي يتم الاعتماد عليها للحكم على وضعيتها المالية ومعرفة امكانيات نموها وآفاق استمرارها، ويهم هذا المقياس بالدرجة الأولى المؤمنين لهم والمساهمين وبدرجة أقل باقي ذوي المصلحة، إذ يتوقف على الأداء المالي لشركة التأمين اتخاذ قرارات هامة تخصص الاكتتاب في عقود التأمين والقيام باستثمار الأقساط المحصلة وضمان الوفاء بالالتزامات تجاه المؤمنين لهم، ومن أجل تحقيق أداء مالي جيد تبحث شركات التأمين عن العوامل المؤثرة في هذا الأداء، وقد تناولت دراستنا مجموعة من مؤشرات الملاءة المالية واختبار تأثيرها على الأداء المالي للشركة الجزائرية للتأمين CAAT، وهي شركة رائدة في قطاع التأمين في الجزائر إذ يعود خمس (5/1) انتاج القطاع يعود للشركة (direction des assurances، 2021، صفحة 09).

توصلنا من خلال الدراسة إلى رفض الفرضية الرئيسية حيث وجد أثر لمؤشرات الملاءة المالية على الأداء المالي للشركة الجزائرية للتأمين CAAT، وتحديدًا مؤشر المؤنات التقنية إلى الأصول المتداولة هو المتغير الوحيد المؤثر (علاقة عكسية) في هذا الأداء المالي (رفض الفرضية الفرعية الثالثة)، بينما قبلنا الفرضيتين الفرعيتين الأولى والثانية لعدم وجود أثر بين مؤشري الملاءة المالية الآخرين على الأداء المالي: وبناء على ما سبق نوصي بما يلي:

- إدراج مؤشر الأداء المالي ضمن المقاييس الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في تقييم شركات التأمين الناشطة بالجزائر، حيث يتم حاليا التركيز على حجم الانتاج (الأقساط) والتعويضات والتوظيفات والملاءمة المالية والنتائج التقنية والمحاسبية.
- رفع حصة التأمين في الفروع الأقل إنتاجية والبحث في فروع تأمين جديدة، وهذا قصد الرفع من نسبة الإنتاج (تحصيل الأقساط) في القطاع عموما وفي الشركة الجزائرية للتأمين CAAT بشكل خاص، وهذا باعتباره مؤشرا مهما في مؤشرات الملاءة المالية، حيث يمثل فرع التأمين على المخاطر الصناعية نسبة 67% من إجمالي الإنتاج في شركة CAAT سنة 2021 (CAAT, 2021, p. 15).
- تنويع وتحرير مجالات توظيف الأقساط المحصلة لشركات التأمين في الجزائر، حيث أنها لا تزال مقيدة ومحددة قانونا وهو ما يتيح مجالا ضيقا لتحقيق عوائد وفق مبادئ اقتصادية ومالية بحتة (تتركز توظيفات شركات التأمين في الجزائر بقوة القانون في القيم المنقولة التابعة للدولة).
- تحرير النشاط الاقتصادي والمالي في قطاع التأمين وهي مهمة تعود للسلطات العمومية، حتى تتمكن شركات التأمين من العمل وفق مبادئ الكفاءة والتنافسية خصوصا بالنسبة لشركات التأمين العمومية التي لا تزال تحتفظ بشكل كبير بنفس تركيبة المحافظ منذ نشأتها وبداية ممارسة نشاطها.
- ضبط سوق التأمين من طرف هيئات الرقابة والإشراف، حيث تشكل المنافسة القوية على الأسعار (سياسة تسعير العقود) تهديدا قويا لأداء شركات التأمين في الجزائر والإخلال بالتوازن في النشاط التقني لهذه الشركات، وهو ما يظهر في عدم قدرتها في عدة حالات على تسوية مطالبات الزبائن (المؤمنين لهم) في آجال مقبولة.

الإحالات والمراجع:

1. CAAT .rapport annuel 2021 .annuel ،Alger.(2021).
2. Carine Sauser .(2010) .analyse et controle des scénarios financiers dans le cadre d'un modèle interne - application au stress pour l'étude des facteurs de risque .06 .université Claude Bernard-lyon1.
3. Christophe Bonnet و Michel M. Albouy .(2020 ،04 23) .Le ROE de 15% : un mythe financier français 02 تاريخ الاسترداد ؟septembre, 2023 من ،Open Edition Journals: <https://journals.openedition.org/fcs/6772>
4. direction des assurances .(2021) .activité des assurances en algérie 2021 .Alger: ministère des finances.
5. Héléne Comppin .(2010) .analyse du risque de provisionnement non-vie dans le cadre de la réforme solvabilité .10 .02 université Paris Dauphine et institut des actuaires.
6. Hidayat Sutan و Abdullah Aaleya .(2015) .a comparative analysis on the financial performance between takaful and conventional insurance companies in Bahrain during 2006-2011 . Bahrian university.
7. Inès Burr .(2015) .impact d'un dispositif de réassurance non proportionnelle sur le risque de réserve . 21
8. Lerda Aurélien .(2011) .l'impact du pilier 2 de solvabilité" 2 gouvernance des risques sur les fonctions d'audit interne, controle interne et risk management .14-13 .institut d'administration des entreprises d'Aix-en Provence.
9. Ridha Hsini .(2020 ،03 05) .appréciation économique de la solvabilité des sociétés d'assurance non-vie) .02 .4-2002 .CEREMADE (المحرر، université Paris IX - Dauphine).
10. حسن رفاه، و منى بيطار. (ديسمبر، 2020). العوامل المؤثرة في الاداء المالي لشركات التأمين الخاصة العاملة في سورية. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، السابع(الثاني)، 156-157.
11. رتيبة طرطاق، و عبد الرحمن العاب. (بلا تاريخ). نظام الملاءة 2 في شركات التأمين - تحدي جديد. جامعة الشلف.
12. سعيدة بلاغ، و اسماء لعور. (2018). التشخيص المالي ودوره في تقييم اداء شركات التأمين - دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين الشامل CAAT - وكالة خنشلة 271 خلال الفترة 2015-2016. تبسة - الجزائر: جامعة العربي التبسي .
13. طلال بن ابراهيم عراي سحيني. (يونيو، 2022). أثر استخدام التحليل المالي على تقييم اداء شركات التأمين السعودية -دراسة تطبيقية - (جامعة الازهر، المحرر) . المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة(28)، 113.
14. عادل منير عبد الحميد، و آخرون. (1993). الانحدار المتعدد كوسيلة للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين. (جامعة اسيوط، المحرر) المجلة العلمية لكلية التجارة، 45-46.
15. عبد الفتاح عثمان العربي. (2021). اثر مؤشرات الملاءة المالية على الاداء المالي: دراسة تطبيقية على شركات التأمين الليبية. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، 05(02)، 18.
16. عبد القدوس طار. (2018). أنظمة الانذار المبكر كاساس للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين - دراسة حالة الجزائر بالتطبيق على التأمينات العامة للفترة 2013-2015. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، 05(01).
17. عبد الكريم قندوز، و خالد عبد العزيز السهلاوي. (2015). هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وإعادة التأمين السعودية. مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد العاشر(19).
18. عمر ملحم. (2019). العوامل المؤثرة على الداء المالي في شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي. الاردن: جامعة الشرق الاوسط.
19. مايكل هيفمان، و كريج ثوربيرن. (2004). كفاية راس المال والملاءة المالية 1. الجمعية الدولية لهيئات الاشراف على التأمين.
20. محمد عبد الله. (2018). تقييم الاداء المالي لشركات التأمين السودانية وفق معايير الملاءة المالية. مجلة العلوم الاقتصادية والمالية، 19(01)، 122-137.
21. هناء محمد هلال الحنيطي، و عطا الله عودة الله الزبون. (18-19 ماي، 2014). اثر اعادة التأمين على الملاءة المالية لشركات التأمين الاسلامية - دراسة حالة. 25-26. ابو ظبي.